عرض وملك البحرين هاتفيا أوضاع غزة والعراق وسورية وليبيا

السيسي وخادم الحرمين ناقشا دعم التعاون ومكافحة الإرهاب

| القاهرة - «الراي» |

بدأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، امس، زيارة للسعودية حيث عقد اجتماعا مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بحث خلاله مختلف قضايا المنطقة، لاسيما العلاقات بين البلدين، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والملفات السورية والعراقية والليبية، فضلا عن ملف مكافحة الإرهاب.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية إنه «سيتم خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، إضافة للقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

وذكرت مصادر ديبلوماسية تحفظت عن ذكر إسمها لـ «إيلاف» إن «زيارة السيسي تأتي تنفيذا للوعد الذي قطعه على نفسه بأن تكون أول زيارة خارجية له للسعودية، وفاء لملكها وشعبها على الدعم غير المحدود الذي قدمه لمصر في أعقاب ثورة 30 يونيو».

وأضافت أن «الوفد المصري وكبار رجال الدولة السعودية تناولوا العشاء معا ثم بدأت جلسات المحادثات مع الوفد المصري والتي تناولت فرص الإستثمار في مصر، ودعم مشروع محور تنمية قناة السويس». وأوضحت أن «المحادثات تناولت أيضا مؤتمر المانحين الذي دعا إليه خادم الحرمين وترتيبات عقده». وتوقعت المصادر أن يؤدي السيسي شعائر العمرة.

وأوضح مساعد وزير الخارجية السابق السفير محمد جمال الدين، أن «لقاء السيسي مع المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين سيتضمن مناقشات ومشاورات جادة حول ملفات: الإرهاب، وبحث مبادرة خادم الحرمين بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والأزمة العراقية، وتطوراتها في ضوء تهديدات تنظيم داعش، وفشل الحكومة العراقية في التصدي لها، اضافة الى الأزمة السورية وتداعياتها على لبنان، والأزمة الليبية، وتطوراتها على الأرض في ضوء الحرب الأهلية التي اندلعت بين المليشيات المسلحة». والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، وسبل وقف النار في إطار المبادرة المصرية. وأمن دول الخليج، بإعتبار أنه جزء من الأمن القومي المصري»

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن «هناك رغبة متبادلة بين الشعبين المصري والسعودي على تعميق العلاقات»، مشيراً إلى أن «الزيارة تصب في هذا الإتجاه». وقال في تصريحات له، إن «الزيارة لها أهداف إقتصادية بالأساس»، لافتاً إلى أنها «ستناقش العلاقات الإقتصادية بين البلدين، وسبل تفعيل مبادرة العاهل السعودي لعقد مؤتمر شركاء مصر».

وذكر السفير المصري في السعودية عفيفي عبد الوهاب، إن «هذه الزيارة تأتي في وقت بالغ الأهمية نظرا لما تشهده الساحة الإقليمية من تحديات كبيرة تستدعي من الجانبين المزيد من التعاون والعمل المشترك لمواجهة هذه التحديات».

وأضاف في تصريحات لوكالة الأنباء المصرية الرسمية، أن «المحادثات بين الزعيمين ستتناول تطورات وتحديات تمس الأمن القومي العربي إجمالا وضرورة أن يكون هناك نوع من التشاور والتعاون والتنسيق المستمر بين البلدين».

من ناحيتها، رحبت القوى السياسية والشعبية المصرية، امس، بزيارة السيسي للسعودية ولقائه خادم الحرمين الشريفين.

وطالب الأمين العام لحزب «المحافظين» شريف حمودة مصر والسعودية بأن «تقودا مبادرة عمل لإنقاذ المنطقة من أعمال العنف، واتخاذ ما يلزم من قرارات مصيرية حاسمة تجاه الارهاب المنتشر بربوع الشرق الأوسط، حتى وإن استلزم الأمر تدخلا عسكريا في مناطق الأحداث الملتهبة مثل ليبيا والعراق».

ورحبت منظمة الشعوب والبرلمانات العربية برئاسة عبدالعزيز عبدالله بزيارة السيسي للسعودية، موضحة إنها «قمة تاريخية تؤكد عمق ومتانة وأهمية العلاقات بين البلدين الشقيقين».

في المقابل، ذكر الناطق باسم الرئاسة المصرية إيهاب بدوي إن السيسي تلقى، أمس، اتصالا هاتفيًا من ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تم «خلاله عرض الأوضاع الإقليمية، في مقدمها الأوضاع في قطاع غزة، والجهود والاتصالات التي تواليها القاهرة لتحقيق التهدئة وتثبيت الهدنة، حقنا لدماء الأشقاء الفلسطينيين».

وتابع إن «الاتصال شهد تبادلاً لوجهات النظر إزاء الأوضاع في العراق ارتباطا بأمن منطقة الخليج العربي، فضلا عن الموقف في سورية وليبيا وتداعيات الأزمة فيها من انعكاسات سلبية على الحدود الغربية لمصر».

عدلي فايد: مستعد للذهاب لمستشفى المجانين لو فتحت السجون

| القاهرة - «الراي» |

أثارت مرافعة وزير الداخلية المصري السابق اللواء حبيب العادلي خلال محاكمته في قضية قتل المتظاهرين السلميين خلال ثورة يناير 2011، حفيظة عدد من المنتمين للثورة المصرية، ووصف بعضهم مرافعته بأنه «أراد أن يظهر كبطل أو ملاك، وحاول تبرئة رموز نظامه»، فيما ترافع عن نفسه، أمس، مساعد وزير الداخلية السابق لقطاع الأمن العام اللواء عدلي فايد لنحو 4 ساعات.

واستمعت محكمة جنايات القاهرة لمرافعة فايد، المتهم بقتل المتظاهرين، الذي قال إنه «أدى طوال 40 عاما هي مدة خدمته في الداخلية، عمله على أكمل وجه، وبما يرضي الله تعالى، وعمل على المحافظة على أرواح أبناء بلده وليس لقتلهم».

وأشار إلى أن «الداخلية لم ترتكب جرائم أو عمليات قتل خلال يناير 2011، بل كانت تسهر على أمن المواطنين»، مطالبا المحكمة «بإحصائيات لكل أنواع الجرائم قبل يناير 2011 وما بعدها والمقارنة بينهما».

وتساءل: «كيف أعطي أوامر بقتل المتظاهرين وبينهم أهلي وأبناء بلدي؟». وقال إن «نيابة الثورة أكدت أن حدوث الوفيات والإصابات بالتحرير في أوقات متزامنة»، مضيفا: «كنت أنظر إلى تلك التحقيقات بعين من رآها، ولقد سألني ابني هل أعطيت أمرا بقتل المتظاهرين، بالرغم من ثقته فيّ، وسألني شقيقي فقلت كيف أعطي أمرا وبين المتظاهرين أهلنا».

وأوضح أن «الوزارة تعرضت لاشاعات اعتداء الشرطة على المتظاهرين وفتح السجون وقتل اللواء محمد البطران لأنه رفض تنفيذ الأوامر بفتح السجون وقتلناه في الفيوم لأنه قام بتهريب كل السجناء به»، لافتا إلى أن «البطران في سجن القطا الذي لم يهرب منه أحد»، موضحا أنها «كانت مؤامرة محاكة بدقة».

وأضاف: «لو ثبت أني أعطيت أوامر بفتح السجون أكون رجلا مجنونا وأطالب بذهابي لمستشفى الأمراض العقلية». وتابع: «اتهمت بفتح سجن الفيوم وأبوزعبل وغيرهما، والحمد لله ظهرت الآن الحقيقة ومن فتح السجون، ولكن وقتها اتهمت بأبشع الاتهامات».

وكشف أن «مديري الأمن اتصلوا به عن طريق الهاتف الأرضي وكانوا يبكون ألما وحسرة على ما يحدث في البلاد». وذكر أن مدير أمن بورسعيد، أخبره أن «المتظاهرين اقتربوا من مديرية الأمن ومن الممكن أن يصلوا إليه، فقلت له: اتركهم يقتلوك».

فقيه دستوري يلمح إلى إمكان حل «النور» و«البناء والتنمية»

«الإدارية العليا»: «الحرية والعدالة» نال من الوحدة الوطنية وهدّد أمن الشعب

| القاهرة - من يوسف حسن وأغاريد مصطفى وعبدالجواد الفشني |

ذكرت المحكمة الإدارية العليا في مصر، في أسباب حكمها بحل حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة «الإخوان» المحظورة، إن «المحكمة ثبت لها خروج الحزب عن المبادئ والأهداف التي يجب أن يلتزم بها الحزب، كتنظيم وطني شعبي ديموقراطي بنيله من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديموقراطي وتهديده للأمن القومي المصري».

وأضافت إن «التحقيق مع رئيس الحزب سعد الكتاتني، كشف أن الحزب يعتبر ما جرى في 30 يونيو العام 2013 مجرد تظاهرات أسفرت عن انقلاب عسكري، وليس ثورة، رغم التأييد الشعبي الواسع، وبذلك خرج الحزب على وحدة الوطن وعمل على انقسامه وعدم استقراره وعمل على نشر الفوضى في ربوع البلاد وإشاعة العنف بديلا للحوار والديموقراطية وتهديد السلام الاجتماعي».

وتابعت إن «جماعة الإخوان جزء من التنظيم العالمي للإخوان وفق ما أفاد به رئيس الحزب، وأن مرشدها العام هو مرشد التنظيم أيضا، وهو تنظيم سياسي إلى جانب أنه دعوي، ومن ثم يكون إنشاء الجماعة لحزب الحرية والعدالة مخالفا للقانون حتى لو تم وفقا لقانون تنظيم الأحزاب السياسية».

وأشاد قيادات من الأحزاب والقوى السياسية بحكم حل حزب «الحرية والعدالة». وقال البرلماني السابق حمدي الفخراني، إن «الحزب يعد ذراعا سياسية لجماعة إرهابية تساهم في قتل المصريين، إضافة لكونها أنشئت على أساس ديني»، متوقعا أن «يلاقي حزبا النور السلفي، والبناء والتنمية، المصير نفسه لإنشائهما على أساس ديني».

وقال الناطق باسم حزب «المصريين الأحرار» شهاب وجيه إن «الحكم يتسق مع العزل الشعبي لجماعة الإخوان، لأن الشعب اعتبرها جماعة إرهابية، ونطالب بتطبيق القانون على الأحزاب المماثلة والتي أنشئت على أساس ديني».

واكد الأمين العام لحزب «المحافظين» شريف حمودة، إن «الحكم أنهى وجود الأحزاب الدينية التي تسعى الى إشعال نار الفتنة في المجتمع بخلط الدين بالسياسة، وتشكيل غطاء سياسي لجماعة إرهابية». وأضاف: «يتماشى الحكم مع الدستور الذي حظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني».

وكشف رئيس مجلس الدولة السابق المستشار محمد حامد الجمل، أن «مصر فيها 92 حزبا بينها 20 حزبا ذات مرجعية دينية محظورة بحكم الدستور والقانون»، مطالبا «بضرورة تطبيق القانون والدستور على تلك الأحزاب المخالفة، وعلى رأسها حزب النور».

وتحدى حزب «الحرية والعدالة» الحكم الصادر بحله، واكد في بيان ان الحزب «برجاله وفتياته وشبابه الثائرين، في الميادين الآن، ليؤكدوا أن العمل السياسي ليس بوجود مقرات أو قاعات مكيفة، وإنما هو العمل الدءوب». وأضاف: «لن يستطيعوا نزع الشرعية التي منحها الشعب للحزب».

قال الناطق الإعلامي باسم الحزب سمير الوسيمي، إن «الحزب لن يتردد في اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن حقوقه القانونية والشرعية، خصوصا أنه راعى كل الشروط القانونية عند تأسيسه».

وفي سياق مختلف، أكد مساعد رئيس حزب «النور» للشؤون القانونية طلعت مرزوق، أن «الموقف القانوني للحزب سليم تماما وأن أي دعاوى مرفوعة لحل حزب النور مصيرها الرفض».

وأشار إلى أن أمين عام لجنة شؤون الأحزاب السياسية المستشار محمد عيد محجوب، أكد في تصريح رسمي في يناير الماضي تم نشره في وسائل الإعلام لمناسبة إقرار التعديلات الدستورية، أن «حزب النور من واقع دراسة أوراقه تبين أنها سليمة ولا يوجد ضمنها ما يفيد خلط الدين بالسياسة، أو ما يثبت أن الحزب تم تأسيسه على أساس ديني، كما وأن الممارسة تثبت أن حزب النور ليس حزبا دينيا».

وأكد حزب «البناء والتنمية»، الذراع السياسية لـ «الجماعة الإسلامية»، صحة موقفه القانوني، موضحا قيام الهيئة القانونية التابعة له «بإعداد مذكرة بالنقاط القانونية التي يستند إليها الحزب لتقديمها إلى القضاء الإداري في حالة الإقدام على حله».

وقال الناطق باسم «المجلس الثوري» المصري خالد الشريف، إن «المجلس الذي تم تشكيله في اسطنبول يضم كل القوى والأفراد المصريين في الخارج، بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية، الأهم أن يكونوا داعمين لثورة 25 يناير ورافضين للانقلاب العسكري».

وشن مؤسس «تمرد الجماعة الإسلامية» وليد البرش، هجوما عنيفا على المجلس الثوري، مؤكدا أن «هذا الكيان يكتب شهادة وفاة التحالف الداعم للإخوان»، مضيفا: «الكيان الجديد برعاية المخابرات التركية».

سعد الكتاتني في صورة أرشيفية

إيقاف مستشار المفتي عن الخطابة بسبب تخلفه عن أدائها

| القاهرة - «الراي» |

أعلنت وزارة الأوقاف المصرية، إلغاء ترخيص الخطابة الممنوح إلى مجدي عاشور، المستشار الأكاديمي لمفتي مصر شوقي علام بسبب تخلفه عن أداء خطب الجمعة أكثر من مرة، وآخرها الجمعة الماضية من دون إبلاغ الإدارة المختصة مسبقا، ما ترتب عليه صعود أحد العوام الذي حمل المنبر ما لا يحتمل، وخرج خلال خطبته عن الفكر الإسلامي الصحيح، وتحدث في أمور صدمت مشاعر المصلين، وأثارت جدلا وصداما بينهم وبين الخطيب.

وأكدت أوقاف الجيزة، أنها «اتخذت هذا الإجراء حفاظا على هيبة المنبر والمسجد، وخوفا من سيطرة المتشددين وغير المتخصصين على المنابر نتيجة هذا الإهمال وعدم التنسيق، وتأكيد على أنه لا يوجد أحد فوق المحاسبة أو المساءلة مهما كان موقعه أو وظيفته، كما عاقبت أوقاف الجيزة مدير الإدارة والمفتش وأحالتهما للتحقيق لإهمالهما في المتابعة».

وشددت على «ضرورة الالتزام بالضوابط والتعليمات التي تصدرها الوزارة، والمحافظة على المنبر، واعتباره أمانة، وعدم تمكين أحد منه، أو تركه دون إعلام مديرية الأوقاف التابع لها المسجد».

الكنائس فشلت في الاتفاق على بنود قانون دور العبادة

| القاهرة - من وفاء وصفي |

ذكرت مصادر كنسية مصرية، أن اجتماع ممثلي الكنائس المصرية في مقر المجلس الإكليريكي في الكاتدرائية المرقسية في العباسية، ليل أول من أمس، شهد خلافات وفشلا في التوصل إلى اتفاق على قانون دور العبادة، رغم التوصل إلى اتفاق على عدد من النقاط القليلة.

واوضحت لـ «الراي» أن «من أهم النقاط على طاولة الاجتماع، كانت تخص ضبط الصياغة، وسيقدم ممثلو كل كنيسة مقترحاتهم في شأن مواد القانون، إضافة إلى فكرة المسافة وعدد الأقباط اللازم لبناء كنيسة تخص كل طائفة».

وتابعت: «لم يتوصلوا خلال الاجتماع المبدئي إلى أي شيء يذكر، ويجتمعون الاسبوع المقبل لتحديد نقاط تفصيلية ومناقشتها».

على صعيد آخر، أصدر المكتب الإعلامي للكنيسة القبطية الأرثوذكسية بيانا، نفى فيه ما نشر في عدد من الصحف حول دعم الكنيسة في الإسكندرية لمرشحين بعينهم في الانتخابات البرلمانيه المرتقبة.

وأضاف: «لم يحدث أي لقاء أو تواصل بين أي مسؤول في كنيسة الإسكندرية وحزب النور ولا يوجد أي تحالفات ظاهرة أو خفية بين الكنيسة وحزب النور أو غيره من الأحزاب، كما أن الكنيسة في الإسكندرية لم تطلب من أي شخص الترشح لانتخابات البرلمان».

إنشاء مركز طبي مصري - إثيوبي

محلب: نعمل على ضرب الفساد ومحاربته

| القاهرة - «الراي» |

قال رئيس الحكومة المصرية إبراهيم محلب ان بلاده «تعمل حاليا على ضرب الفساد ومحاربته في مختلف القطاعات، ومن المعروف أن من الأماكن التي كان يوجد بها فساد ما يتعلق بمنظومة السلع التموينية، ومن ثم يجب على كل مسؤول أن ينزل إلى المواطنين، ويستمع إلى شكاواهم وآرائهم واقتراحاتهم».

من جانبه، أكد وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، أن «يد الدولة المصرية هي العليا في المعركة ضد الإرهاب الجبان ولن يستطيع أعداء الوطن الصمود أمام جهود وتضحيات رجال الشرطة وإصرارهم على اقتلاع جذوره».

وشدد على «ضرورة تفعيل الإجراءات التفتيشية للمترددين على المطارات، وعلى ضرورة يقظة القوات واتباع إجراءات الأمن الشخصي للقائمين على الأكمنة»، مؤكدا أنه «لا استثناء لأحد في تنفيذ إجراءات تأمين الكمائن الحدودية».

وقال الأمين العام لائتلاف دعم صندوق «تحيا مصر» طارق محمود، إنه «في إطار التحركات السريعة التي يجريها ائتلاف دعم الصندوق لحض رجال الأعمال المصريين على دعم الصندوق إن هناك تجاوبا من رجال الأعمال الذين تم التواصل معهم».

وأعلن وزير الصحة والسكان المصري عادل عدوي إنشاء مركز طبي مصري - إثيوبي في مستشفى سان باول بإثيوبيا لعلاج أمراض وجراحات الكلى»، مشيرا إلى أن «تكلفة هذا المشروع بلغت مليونا و200 ألف جنيه مصري بتمويل من صندوق التعاون الفني الأفريقي، لافتا إلى أن «هذا المركز له تأثير واضح وملحوظ على الشعب والحكومة الإثيوبية، خصوصا في ظل عدم وجود أي ماكينات للغسيل الكلوي بالمستشفيات الحكومية الإثيوبية».

أعضاء في «لجنة العشرة»: لا يتعارض مع الدستور تأخير الدعوة للانتخابات البرلمانية

| القاهرة - من فريدة موسى |

تشهد الساحة المصرية جدلا بسبب عدم دعوة الشعب الى التصويت في الانتخابات البرلمانية، حتى الآن، فيما اختلفت قوى سياسية وعدد من رجال القانون حول مدى دستورية هذا الإجراء.

وفيما حذرت قيادات حزبية من خطورة تجاهل الدستور الذي حدد موعدا محددا لدعوة الناخبين، الأمر الذي قد يترتب عليه حل البرلمان المقبل، أكد أعضاء في «لجنة العشرة» لصياغة الدستور السابق، أن «عدم دعوة الناخبين حتى الآن لا تحمل أي شبهة بعدم دستورية».

وقال عضو «لجنة العشرة» لصياغة الدستور وأستاذ القانون الدستوري فتحي فكري ان المادة 230 من الدستور تتحدث عن بدء إجراءات الانتخابات البرلمانية خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بالدستور، ورئيس الجمهورية والجهات المعنية شكلت اللجنة العليا للانتخابات، وهذا بمثابة بداية الإجراءات».

وأضاف لـ «الراي»: «النص الدستوري فضفاض ويسمح أن يكون المراد منه أن تتخذ الدولة أي خطوة تتعلق بالانتخابات في حين يرى آخرون أن المعنى الضيق يفيد أن الإجراء المطلوب يتعلق ببدء الانتخابات البرلمانية، وأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات هو إجراء عام ولا ينصرف إلى تلك الانتخابات».

وعن المطالبات بتأجيل الانتخابات، قال: «لا يصح من الناحية الدستورية أو القانونية تأجيل الانتخابات، وأنه لابد من استكمال خريطة المستقبل، وأن يتم الالتزام بذلك ولا شك أننا في حاجة ماسة إلى سلطة تشريعية تمثل الشعب وتراقب أداء الحكومة وتضع القوانين اللازمة لنفاذ العديد من النصوص الدستورية التي لا يستطيع رئيس الجمهورية وضعها بمفرده».

واضاف: «لا يجب تجاهل أن سلطة إصدار الرئيس للتشريعات غير مطلقة وتحتاج شروطا معينة، أبرزها ألا تكون سلطة مطلقة». وأضاف: «لابد من الإسراع في تشكيل البرلمان وأن نفعل النصوص الدستورية حتى تكتمل الاستجابة للإرادة الشعبية التي عبرت عنها الجماهير في 30 يونيو».

وذكر أستاذ القانون الدستوري وعضو «لجنة العشرة» لتعديل الدستور علي عبدالعال: «الانتخابات البرلمانية لا تواجه شبهة بعدم الدستورية والموعد الذي حدده الدستور لإجراء الانتخابات موعد تنظيمي يجوز التأخر فيه خصوصا في حالات الضرورة، الموعد المحدد في الدستور ليس موعدا حتميا ويمكن تجاوزه ولا يترتب عليه أي آثار تتعلق بعدم الدستورية».

في المقابل، استمرت الخلافات حول تأخر موعد الدعوة للانتخابات، حيث طالب عدد من النواب السابقين بدراسة مدى دستورية هذا الأمر، وأيد هذا التوجه البرلماني السابق صلاح الصايغ والقيادي في جبهة «الإنقاذ» مجدي حمدان.

وشدد البرلماني السابق أيمن أبوالعلا، على «ضرورة الإسراع في إصدار قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، حتى تستطيع الأحزاب الاستعداد للمعركة».

وأيد القيادي في حزب «المصريين الأحرار» راوي تويج فكرة التأجيل لأسباب أمنية، موضحا أن «هذا هو موقفه الشخصي وليس موقف الحزب».

ورفض البرلماني السابق جمال الزيني التأجيل، مطالبا «بضرورة الإسراع في تنفيذ خريطة المرحلة الانتقالية حتى لا يقوم الرئيس بمهمة التشريع بمفرده».

قضائيا، أقيمت دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبت بإصدار حكم قضائي بوقف الانتخابات البرلمانية المقبلة، لمدة عام بسبب تردي الحالة الأمنية.

وذكرت الدعوى، التي أقامها النائب السابق حمدي الفخراني، والتي حملت رقم 75261 لسنة 68 قضائية، إن «الحالة الأمنية في البلاد غير مستقرة، وما زالت جماعة الإخوان، تمارس العنف، وهو ما يمنع إقامة هذه الانتخابات».

واوضحت الدعوى، التي أقيمت ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا للانتخابات بصفاتهم، إن «الحرب الأهلية بين الجماعات المسلحة في ليبيا تؤثر على الأمن المصري، وإن تدهور الوضع الأمني لا يمكن معه لوزارة الداخلية تأمين أكثر من 20 ألف مؤتمر يوميا في الشوارع، إضافة إلى الجولات الانتخابية لـ 60 ألف مرشح يوميا».

مقتل 4 «تكفيريين» وتوقيف 9 وتدمير مخزن أسلحة في سيناء

| القاهرة - «الراي» |

ذكرت مصادر أمنية مصرية ان الأجهزة الأمنية في البحيرة نجحت في توقيف خلية إرهابية لاتهامها في قضايا تتعلق بمهاجمة المنشآت الشرطية والحكومية، وضبط في حوزتهم عبوة متفجرة بدائية محلية الصنع صغيرة الحجم.

وتابعت: «نجح خبراء المفرقعات في محافظة الشرقية في تفكيك 3 عبوات هيكلية، زرعها مجهولون قرب وحدة مرور ديرب نجم ومجلس المدينة ومبنى المحكمة».

ودهمت قوات الجيش والشرطة 5 بؤر إرهابية شديدة الخطورة بمحافظة شمال سيناء، وتم قتل 4 عناصر تكفيرية وتوقيف 9 آخرين، وتدمير مخزن أسلحة بإحدى البؤر وفيه كميات كبيرة من سلاح الـ آر بي جي والأسلحة الآلية وصناديق الذخيرة، اضافة الى تدمير 3 سيارات دفع رباعي وعدد من الدرجات البخارية التي يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم الإجرامية.